العوامل المؤثرة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان"

The Factors Affecting in the Internal Audit Quality "An Empirical Study on the Industrial Companies listed in ASE"

الدكتور عمر فريد شقور

جامعة الزرقاء الأردن

Dr. Omar Fareed Shaqqour
Zarqa University Jordan
oshaqqour@zu.edu.jo

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحث بدراسة أثر مجموعة من العوامل في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية، وتتمثل هذه العوامل في حجم مجلس إدارة **في الشركة** ونسبه الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة **في الشركة** وعدد اجتماعات لجنة المراجعة **في الشركة** ونسبة الملكية المؤسسية **في الشركة** ونسبة الملكية العائلية **في الشركة** ونسبه تركز الملكية **في الشركة**.

تم قياس كفاءة المراجعة الداخلية عن طريق اعداد استبانة تقيس مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الشركة، أما بيانات المتغيرات المستقلة فقد تم جمعها من التقرير المالي لسنة 2015 لكل شركة، وتتكون عينة الدراسة من عشرين شركة اختيرت عشوائيا من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، **والتي يتوفر لها بيانات في بورصة عمان لسنة 2015**، وتم استخدام برنامج الإكسل EXCEL وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في التعرف على الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة وتحليل بياناتها، وكما تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة.

توصلت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية تزداد بزيادة نسبة الأعضاء المستقلين وزيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة وزيادة الملكية المؤسسية وزيادة تركز الملكية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية لا تتأثر بتغير حجم مجلس الإدارة وتغير نسبة الملكية العائلية.

الكلمات الدالة للبحث: المراجعة الداخلية، **آليات حوكمة الشركات، محددات الملكية**

Abstract:

This study aims to identify the factors affecting in the internal audit quality **on the** industrial companies listed at the ASE، and to achieve this goal، the researcher studying the effect of some factors in the internal audit quality، these factors are the board size، the percentage of independent members of the board، the number of the audit Committee meetings، institutional ownership، family ownership، ownership concentration.

The company's internal audit quality was measured by measuring the extent of application Internal audit standards in the company، and the researcher prepare a questionnaire، that measures the extent of application Internal audit standards in the company، where data of independent factors was collected from the financial year report 2015.
The sample of the study consists of twenty companies randomly selected from the industrial companies listed on the ASE، which have data on the ASE for the year 2015، and the study used Excel program and Statistical Package for Social Sciences to identify the descriptive characteristics of the variables of the study، and analysis of their data، and was also used regression analysis method to test hypotheses of the study.
`Study results that the internal audit quality increased with increasin of the independent members ratio، the number of meetings of the audit committee، institutional ownership، and ownership concentration، and the results of the study also showed that the quality of the internal audit was not affected by the change in the size of the board of directors and changing the percentage of family ownership.
Keywords: Internal audit quality، Corporate governance mechanisms، Ownership determinants.

مقدمة:

نتيجة ما حدث من أزمات وفضائح مالية التي حدثت في عدد من المؤسسات المالية في العالم، فإن أهمية المراجعة الداخلية آخذت بالإزدياد كوسيلة ووظيفة تساند الإدارات بمختلف المستويات الادارية في عملية الرقابة، حيث أن المراجعة الداخلية تلعب دور مهم في الرقابة الداخلية في الشركة، فهي تعتبر من المقومات الاساسية لتوفير نظام رقابة قوي وفعال في الشركة، كما أن تطوير وظيفة المراجعة الداخلية ترفع من ثقة المستثمرين في عدالة وشفافية القوائم المالية والمعلومات المحاسبية وتسهل إمكانيات الحصول على ما تحتاجه من تمويل Lin and Liu)،(2009 ، وكذلك وجدت العديد من الأبحاث أن المراجعة الفعالة والقوية والتي تمتاز بكفاءة عالية تؤدي إلى تخفيض تكاليف رأس المال Pittman and Fortin) ، 2004; Hartarska، 2009; Knechel et al.، 2008).

إن تحسين فعالية وكفاءة المراجعة الداخلية أوجب على المعاهد والهيئات والجمعيات المختصة بالمراجعة والرقابة، إيجاد معايير ومقاييس لضبط عملية ووظيفة المراجعة الداخلية، فمثلا قام معهد المراجعين الداخلين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) بإعداد مجموعة من المعايير التي تضبط وظيفة المراجعة الداخلية، والتي تقسم إلى جزئين الجزء الأول يختص بالصفات الخاصة بالمنشآت والأفراد الذي يؤدون أعمال المراجعة الداخلية ويطلق عليها معايير الخواص، والجزء الثاني يختص بطبيعة أنشطة المراجعة الداخلية وتحدد مقاييس الكفاءة التي تقيس أداءه ويطلق عليها معايير الأداء (IIA،2009).

إن توفر مراجعة داخلية فعالة وذات كفاءة عالية مهم للشركات، لان ذلك يسهل على الشركة الحصول على التمويل الذي تحتاجه لتحقيق أهدافها والقيام بأنشطتها، حيث وجدت العديد من الدراسات أن طلب الشركات على خدمات المراجعة عالية الكفاءة يرتبط باحتياجاتها التمويلية .Knechel et al)،(2008 ، ورافعتها المالية Broye and Weill)،2008 . وكذلك، تشير الدراسات السابقة إلى أن كفاءة المراجعة ترتبط بكل من حوكمة الشركات.Hay et al)،2006; Lin and Liu)، 2009) ، وهيكل الملكية في الشركات .Hay et al)، 2008)،2006; Knechel et al.

تعتبر حوكمة الشركات مفهوم يصف دور أصحاب المصالح المعنين بالرقابة على الشركة والإشراف عليها وتوجيهها بهدف تحقيق الأهداف والتي تتمثل بعدالة ومصداقية البيانات المالية وشفافيتها، بالإضافة إلى تحسين كفاءة وفاعلية الأنشطة والعمليات، والالتزام بالقوانين (ذنيبات، 2013)، وتشمل حوكمة الشركات عدد من العلاقات بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح. كما أن حوكمة الشركات توجد الهيكل الذي يحدد كيفية الرقابة على الأداء، ويحدد أهداف الشركة، ووسائل تحقيقها (OECD 2004). وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من الآليات التي تتضمن كل من حجم مجلس الإدارة ونسبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، بينما تشمل محددات الملكية، نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية.هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير آليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

مشكلة الدراسة:

إن رفع كفاءة المراجعة الداخلية، هو من الأمور المهمة والحيوية لأي مؤسسة أو شركة، لأنها تساعد في التأكد من مدى إلتزام الموظفين بالسياسات والاجراءات التي وضعتها الادارة بالشكل المطلوب والصحيح، وكذلك فإن رفع كفاءة المراجعة الداخلية يعطي المستثمرين والمقرضين ثقة أكبر في البيانات المالية والمعلومات المحاسبية التي تنتجها الشركة، وتعتبر آليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية من الطرق الحديثة التي وجدت لمعالجة الازمات والفضائح المالية التي حدثت في الآونة الأخيرة.

وبناء على ما تقدم، فإن مشكلة الدراسة تتلخص في التعرف على أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية في رفع كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

وتنكشف عناصر مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. ما أثر آليات حوكمة الشركات ممثلة في حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ؟

2. ما أثر محددات الملكية ممثلة في نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، وتركز الملكية، في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان ؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. قياس أثر آليات حوكمة الشركات ممثلة في حجم مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

2. قياس أثر محددات الملكية ممثلة في نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، وتركز الملكية، في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

أهمية الدراسة:

يعد موضوع حوكمة الشركات ومحددات الملكية أحد المواضيع البحثية التي ركز عليها الباحثون في المجال المحلي والدولي خلال السنوات الأخيرة، وتظهر أهمية هذه الدراسة من أهمية معرفة وتحليل ما تقوم به آليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية من دور في **تحسين** كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

فالبحث سيوفر للمستفيدين في الأردن بعض النتائج والتوصيات الميدانية التي تتعلق بأثر تطبيق آليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية في **تحسين** كفاءة المراجعة الداخلية.

obeikandl.com

أنموذج الدراسة:

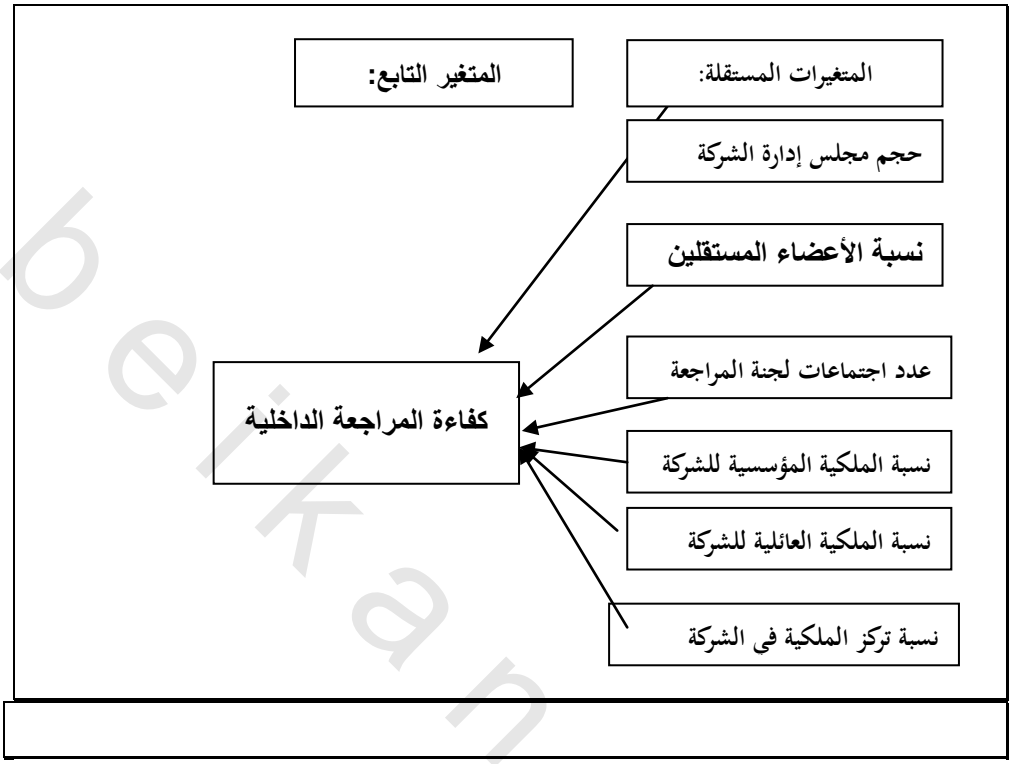

متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع هو **كفاءة المراجعة الداخلية** ومتغيرات مستقلة هي حجم مجلس إدارة الشركة ونسبة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس إدارة الشركة وعدد اجتماعات لجنة **المراجعة في الشركة** ونسبة الملكية المؤسسية في الشركة ونسبة الملكية العائلية في الشركة وتركيز الملكية في الشركة.

(1) **المتغير التابع: كفاءة المراجعة الداخلية:**

تم قياس كفاءة المراجعة الداخلية، من خلال قياس مدى تطبيق الشركة لمعايير المراجعة الداخلية، حيث قام الباحث بإعداد استبانة لقياس مدى تطبيق الشركة لمعايير المراجعة الداخلية.

حيث قام معهد المراجعين الداخلين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) بإعداد مجموعة من المعايير التي تضبط وظيفة المراجعة الداخلية، والتي تقسم إلى جزئين الجزء الأول يختص بالصفات الخاصة بالمنشآت والأفراد الذي يؤدون أعمال المراجعة الداخلية ويطلق عليها معايير الخواص، والجزء الثاني يختص

obeikandl.com

بطبيعة أنشطة المراجعة الداخلية وتحدد مقاييس الكفاءة التي تقيس أداءه ويطلق عليها معايير الأداء (IIA،2009).

(2) **المتغيرات المستقلة:**

– عدد اعضاء مجلس إدارة الشركة.

– عدد الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس إدارة الشركة.

– عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركة خلال العام.

* نسبة الملكية المؤسسية في الشركة: نسبة عدد الأسهم المملوكة من شركات إلى عدد الأسهم في الشركة.

– نسبة الملكية العائلية في الشركة: نسبة عدد الأسهم المملوكة لأشخاص من عائلة واحدة إلى عدد الأسهم في الشركة.

– تركيز الملكية في الشركة: عدد الاشخاص الذين يملكون 5% فأكثر من الأسهم في الشركة.

فرضيات الدراسة: تتكون الدراسة من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لحجم مجلس إدارة الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لعدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام في الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر لنسبة الملكية المؤسسية في الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر لنسبة الملكية العائلية في الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية السادسة: لا يوجد أثر لتركز الملكية في الشركة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع كفاءة المراجعة الداخلية وآليات حوكمة الشركات ومحددات الملكية، ومن هذه الدراسات، دراسة Jamil،et al (2016) بعنوان تأثير آليات حوكمة

الشركات على أداء الشركات في باكستان، حيث هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير آليات حوكمة الشركات على أداء الشركات الثابت، وتمت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة كراتشي، ووجدت النتائج أن المستثمر الذي على شكل شركة له أثر موجب على أداء الشركة. أما المستثمر الحكومي فأثره سالب على أداء الشركة وكذلك بالنسبة لنسبة الدين إلى حقوق الملكية وحجم مجلس إدارة الشركة. وبالنسبة للمتغيرات الثلاثة الأخرى (حجم الشركة، والتنفيذي الثنائي، والمدير المستقل وغير التنفيذي) فليس لها علاقة هامة مع أداء الشركة،، أما **دراسة George،Peters ،(2014) والتي كانت بعنوان آليات حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات المدرجة في نيجيريا، فقد كانت تهدف** إلى التعرف على تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركة، حيث كانت عية الدراسة الشركات المدرجة في نيجيريا (دراسة حالة لعامي 2010 و 2011)، وبينت النتائج أن مجموعة عناصر وآليات حوكمة الشركات قد تم الكشف عليها في الشركات محل الدراسة. وكما أظهرت النتائج أن قطاع البنوك كان الأكثر إفصاحا عن حوكمة الشركات بين القطاعات موضوع الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن نوع السيطرة على الشركة يؤثر على القرار بالإفصاح عن المعلومات والبيانات على شبكة الإنترنت عن حوكمة الشركات في نيجيري، ؛ ولا يوجد فرق بين الشركات التي لا يوجد فيها حوكمة الشركات وتلك التي يوجد فيها حوكمة الشركات على أدائها المالي، فيما كانت **دراسة** Mersland and Strom،Beisland ،(2013) **بعنوان كفاءة المراجعة وحوكمة الشركات: أدلة من مشروعات التمويل الصغيرة،** حيث هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين جودة المراجعة وآليات الحوكمة، كانت عينة الدراسة عبارة عن عدد من المؤسسات تم جمعها بشكل يدوي من مؤسسات التمويل الصغيرة من 73 دولة من الدول النامية، وتم قياس جودة المراجعة عن طريق هل مراجع الشركة الخارجي هو من المراجعين الأربعة الكبار وهل يوجد مراجع داخلي في الشركة، و أظهرت لدراسة أن هذان المقياسين تركزان على جوانب مميزة من جودة المراجعة. حيث أن وجود مراجع داخلي للحسابات هو مؤشر على صرامة وحزم الادارة، ولكن استخدام المراجعين الأربعة الكبار ليس له علاقة بآليات الرقابة الأخرى، وقد تناولت **دراسة العبدلي، (2012) أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التدقيق الداخلي، حيث قاست في** تأثير تطبيق حوكمة الشركات على جودة التدقيق الداخلي، وكانت عينة الدراسة الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية، وأظهرت النتائج أن عناصر الحوكمة المؤسسية تؤثر بشكل فردي وبشكل جماعي على جودة التدقيق الداخلي، فيما بحثت **دراسة** Mangena & Pike ،(2005) **في أثر مساهمة لجنة المراجعة والخبرة المالية على الإفصاحات المالية المرحلية، حيث ركزت** على معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات

والإفصاح، عن طريق دراسة أثر خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح في التقارير المرحلية، حيث شملت عينة الدراسة 262 شركة مدرجة في المملكة المتحدة، وتم قياس خصائص لجنة المراجعة من خلال مساهمة أعضاء لجنة المراجعة، وعدد أعضائها وخبرتها المالية، ووجدت الدراسة وجود علاقة سالبة بين مساهمة أعضاء لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح، وكما بينت النتائج وجود علاقة موجبة بين مستوى الإفصاح والخبرة المالية للجنة المراجعة، فيما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح، وقد قامت **دراسة نجم، بان،، (2013)**بدراسة الدور التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي، حيث كان الهدف من الدراسة معرفة دور المراجعة كأساس لحوكمة الشركات في ظل انفصال الملكية عن الادارة، والمساهمة في تقييم أنشطة الرقابة الداخلية، واسناد الإدارة بالبيانات والمعلومات من جل مساعدتها في القيام بوظائفها، وخلصت نتائج الدراسة إلى الحاجة لمراجعة قوانين الشركات العراقية لتتسق مع الممارسات الدولية لحوكمة الشركات، وأخيرا، فقد بحثت **دراسة جمعة (2004) في** إدراك الإدارة العليا لتطور المعرفة في مهنة المراجعة الداخلية وتأثيرها على دور المراجع الداخلي، حيث كان غرض الدراسة إلى معرفة واجبات المراجعة الداخلية في شركات الأعمال، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن المراجعين الداخليين في هذا القرن يجب عليهم مراجعة كل شيء في الشركة، وأن المراجعة الداخلية أصبحت مهنة كاملة، حيث أنها امتلكت مجموعة متكاملة من المعرفة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

وتم اختيار عينة عشوائية من 20 شركة صناعية، وتم توزيع الاستبانة على مراجع داخلي لكل شركة. وقد تم توزيع (40) استبانة، فيما تم استلام (29) أي ما يمثل (72.5٪).

طرق تحليل بيانات الدراسة:

1- تم وضع أوزان رقمية (1 – 5) لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

2- تم استخدم المعادلة التالية لتحديد مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية:

مدى التطبيق = مجموع قيم اجابات اسئلة المتغير/ عدد اسئلة المجال

3- تم استخدام مقياس (ليكرت)، حيث تم تحديد المتوسطات التالية:

(4.25-5) تعني وجود درجة عالية جدا من التطبيق،

(3.50-4.24) تعني وجود درجة عالية من التطبيق،

(2.75-3.49) تعني وجود درجة متوسطة من التطبيق،

(2-2.74) تعني وجود درجة منخفضة من التطبيق

(أقل من 2) تعني وجود درجة منخفضة جدا من التطبيق.

الأساليب الاحصائية المستخدمة:

اعتمد الباحث على استخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) من أجل تحليل البيانات التي جمعت من الاستبيان، وتم استخدام الاساليب التالية:

1. تم استخدام اسلوب اختبار (ألفا Cronbach-Alpha) لمعرفة مدى مصداقية الاستبيان وللحكم على مدى تجانس البنود المستخدمة في قياس المتغيرات.
2. تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لتحديد خصائص الأفراد الذين أجابوا على الأسئلة التي تضمنتها استبيان الدراسة.
3. تم استخدام اختبار الانحدار البسيط (Simple Regression) وتحليل تباين الانحدار (ANOVA) لقياس اثر العوامل المستقلة على كفاءة المراجعة الداخلية.

اختبار صدق وثبات الأداه:

يعتبر التناسق الداخلي لفقرات الاستبانة وثباتها من الأمور الهامة الواجب توفرها في الإستبيان وللتحقق من ذلك فقد تم استخدام اختبار (ألفاCronbach-Alpha)، حيث أن إيجاد معامل الثبات باستخدام معامل كرن باخ الفا يشير إلى الثبات والاستقرار والاعتماد إلى حد كبير.

وعند تطبيق اختبار (ألفا Cronbach-Alpha) على الاسئلة التي تقيس متغيرات الدراسة والبالغة 20 سؤال، بلغت قيمة ألفا ما قيمته 0.8678، وهذا يبين ان هناك إرتباط علي وثبات لجميع الأسئلة.

مناهج البحث ومصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد على منهج البحث الوصفي التحليلي، كما تم الاعتماد على نوعين من مصادر جمع البيانات هي:

أ) **المصادر الثانوية:** تم الحصول على معلومات وبيانات الدراسة من مراجعة الكتب والبحوث والدوريات المنشورة والدراسات النظرية والميدانية التي لها علاقة بالدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة الإنترنت.

ب) **المصادر الأولية:** تم الحصول على البيانات من التقارير المنشورة للبنوك في دليل بورصة عمان وعبر موقع بورصة عمان على شبكة الإنترنت، كما تم استخدام اسلوب المسح الميداني للشركات الصناعية الأردنية، للتعرف على مدى طبيق معايير المراجعة الداخلية، حيث قام الباحث باعداد استبانة الدراسة

والتي اشتملت على كافة جوانب الدراسة، وهدفت استبانة الدراسة الى قياس مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

من أجل تحليل بيانات الدراسة والتعرف على خصائص عينة الدراسة والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ومن أجل اختبار الفرضيات تم استخدام برنامج الإكسل EXCEL وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، ويبين الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

جدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	العدد	القيمة الصغرى	القيمة العليا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
كفاءة المراجعة الداخلية	29	1.95	4.70	3.4845	.73292
عدد أعضاء مجلس إدارة في الشركة	29	8.00	13.00	10.9000	1.68273
نسبة الأعضاء المستقلين في الشركة	29	.23	.62	.4015	.11220
عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركة	29	3.00	6.00	3.9500	1.09904
الملكية المؤسسية في الشركة	29	33.	89.	1348.	8401.2
الملكية العائلية في الشركة	29	2.0	14.	56.12	9571.1
تركز الملكية في الشركة	29	.003	6.00	4.1250	47241.2

جدول رقم (2) اختبار فرضيات الدراسة

المتغير	القيمة المحسوبة	كفاءة المراجعة الداخلي
عدد أعضاء مجلس إدارة في الشركة	P-value sig.	.760
	F-value	.096
نسبة الأعضاء المستقلين في الشركة	P-value sig.	.013
	F-value	7.546
عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركة	P-value sig.	.004
	F –value	11.070
الملكية المؤسسية في الشركة	P-value sig.	.001
	F-value	14.249
الملكية العائلية في الشركة	P-value sig.	.374
	F-value	.819
تركز الملكية في الشركة	P-value sig.	.006
	F-value	8.957

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لعدد أعضاء مجلس الإدارة كانت 8 أعضاء وبلغت القيمة الكبرى 13 عضوا، بينما كان الوسط الحسابي 10.9، وكان التشتت 1.68.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختيار الانحدار البسيط Simple Regression Test، ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر حجم مجلس الإدارة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة .P-value sig 0.760، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$، بالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، أي أن حجم مجلس الإدارة لا يؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة كانت 0.23، وبلغت القيمة الكبرى 0.62، بينما كان الوسط الحسابي 0.40، وكان التشتت 0.11.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختيار الانحدار البسيط Simple Regression Test، ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة .P-value sig 0.013، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$، بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة تؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

opekandi.com

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر لعدد اجتماعات لجنة المراجعة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لعدد اجتماعات لجنة المراجعة كانت 3 اجتماعات، وبلغت القيمة الكبرى 6 اجتماعات، بينما كان الوسط الحسابي 3.95 اجتماعات، وكان التشتت 1.10.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختيار الانحدار البسيط Simple Regression Test، ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة .Sig P-value 0.004، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية α = 0.05، بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة يؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر لنسبة الملكية المؤسسية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لنسبة الملكية المؤسسية كانت 0.33 وبلغت القيمة الكبرى 0.89، بينما كان الوسط الحسابي 0.48، وكان التشتت 0.21.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختيار الانحدار البسيط Simple Regression Test، ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر نسبة الملكية المؤسسية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة .Sig P-value 0.001، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية α = 0.05، بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نسبة الملكية المؤسسية تؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر لنسبة الملكية العائلية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة

الصغرى لنسبة الملكية العائلية كانت 0.02، وبلغت القيمة الكبرى 0.41، بينما كان الوسط الحسابي 0.13، وكان التشتت 0.12.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختيار الانحدار البسيط Simple Regression Test، ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر نسبة الملكية العائلية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة .0.374 P-value sig، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية α = 0.05، بالتالي نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة، أي أن نسبة الملكية العائلية لا تؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية السادسة: لا يوجد أثر لتركز الملكية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

يظهر في الجدول رقم (1) أن القيمة الصغرى لكفاءة المراجعة الداخلية كانت 1.95 والقيمة الكبرى 4.70 بينما كان الوسط الحسابي 3.49، والتشتت 0.733، كما ويظهر في الجدول أن القيمة الصغرى لتركز الملكية كانت 3، وبلغت القيمة الكبرى 6، بينما كان الوسط الحسابي 4.13، وكان التشتت 1.24.

تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختيار الانحدار البسيط Simple Regression Test، ويبين الجدول رقم (2) نتائج اختبار أثر تركز الملكية في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغت قيمة .0.006 P-value sig، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية α = 0.05، بالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن تركز الملكية تؤثر في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- أظهرت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية تزداد بزيادة نسبة الأعضاء المستقلين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

2- بينت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية تزداد بزيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

3- أظهرت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية تزداد بزيادة الملكية المؤسسية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

4- بينت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية تزداد بزيادة تركز الملكية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

5- أظهرت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية لا تتأثر بتغير حجم مجلس الإدارة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

6- بينت نتائج الدراسة أن تحسين كفاءة المراجعة الداخلية لا تتأثر بتغير نسبة الملكية العائلية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

أخيرا يقترح الباحث التوصيات الآتية:

1- ضرورة زيادة الوعي لدى المساهمين والمستثمرين بأهمية تحسين كفاءة المراجعة الداخلية.

2- ضرورة إيجاد التشريعات التي تسمح بزيادة نسبة الأعضاء المستقلين في الشركات، لما لها من دور في تحسين كفاءة المراجعة الداخلية.

3- ضرورة توسيع مجتمع الدراسة في الدراسات اللاحقة، بحيث لا يقتصر على قطاع الصناعي في الأردن، بل يتعدى ذلك القطاعات الإخرى في الأردن ليشمل (قطاع البنوك، والجامعات، والمستشفيات، والتأمين، والاتصالات، وقطاعات اخرى).

4- زيادة الاهتمام بحقوق الأقلية من المساهمين من خلال تقيد دور الأكثرية في اختيار السياسات المحاسبية بشكل يحقق مصالحهم.

openkandl.com

المراجع:

جمعة، أحمد، (2004)، دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، المؤتمر العالمي الدولي السابع، جامعة الزيتونة.

ذنيبات، علي، (2011)، معايير التدقيق الدولية، الجزء الثالث JCPA.

العبدلي، محمد، (2012)، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

نجم، بان، (2013)، الدور التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي،مجلة الإقتصاد الخليجي، العدد 24.

Beisland، Mersland and Strom، (2013)، Audit Quality and Corporate Governance: Evidence from the Microfinance Industry[Online] Internet Address: https://dipot.ulb.ac.be/dspace/bitstream/

Broye، G.، & Weill، L. (2008). Does leverage influence auditor choice? A cross-country analysis. Applied Financial Economics، 18

Hartarska، V. (2009). The impact of outside control in microfinance. Managerial Finance،35

Hay، D. C.، Knechel، W. R.، & Wong، N. (2006). Audit Fees: A Meta-analysis of the Effect of Supply and Demand Attributes. Contemporary Accounting Research،23

Jamil، Sulaman، et al (2016)، The impact of corporate governance mechanisms on firm performance in Pakistan، Journal of Economics and Finance Volume 7، Issue 3. Ver. III

Knechel، Niemi، & Sundgren، (2008). Determinants of Auditor Choice: Evidence from a Small Client Market. International Journal of Audit، 12

Lin & Liu. (2009). The impact of corporate governance on auditor choice: Evidence from China. Journal of International Accounting، Audit & Taxation، 18

Mangena & Pike، (2005)،The effect of audit committee shareholding، financial expertise and size on interim financial disclosures، Accounting and Business Research، Volume35، Issue 4OECD، (2004)، Principles of Corporate Governance، Organization for Economic Co- operation and Development Publications Service [Online] Internet Address: http:// www.oecd.org.

Peters، George، (2014)، Corporate Governance Mechanisms and Financial Performance of Listed Firms in Nigeria، Global Journal of Contemporary Research in Accounting، Audit and Business Ethics Vol: 1 Issue 2

Pittman، J. A.، & Fortin، S. (2004). Auditor choice and the cost of debt capital for newly public firms. Journal of Accounting & Economics، 37

The Institute of Internal Auditors، (2009)، Available on line: www.theiia.org

obeikandl.com